مجلة رسالة الحقوق ISSN-2032-2075

التنمية المستدامة والمواطنة في العراق بعد عام 2003 : دراسة في التأثير والتأثر
Sustainable Development and Citizenship in Iraq After 2003: A Study of Influence and Impact

بحث مقدم من قبل
م.م صبا حميد صالح التميمي كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية
البريد الالكتروني saba.hameed@uomustansiriyah.edu.iq

الخلاصة :
تعد المواطنة احر المرتكزات الجوهرية في بناء المجتمعات الانسانية ، لما لها من تأثير مباشر في تحقيق اهداف التنمية والاصلاح وتعزيز المشاركة المجتمعية ، وتمثل المواطنة الفاعلة اطاراً مفاهيمياً يبرز ارتباطها العضوي بمسارات التطوير الشامل والتنمية المستدامة ، اي وجود علاقة تفاعلية متبادلة بين ترسيخ قيم المواطنة وبين تحقيق التنمية بمختلف ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتسعى هذه الدراسة الى بيان طبيعة هذا الارتباط والكشف من مدى تفعيل المواطنة على توجيه مسار التنمية المستدامة نحو الاتجاه الصحيح ، فضلاً عن تحليل فاعلية الممارسات المواطنية عند الشروع في تنفيذ برامج التنمية ، وقد تم اسقاط هذا التحليل على الواقع العراقي بعد عام 2003 وهو واقع شهد تحولات بنيوية عميقة افرزت تحديات عديدة في مجال المواطنة والتنمية معاً ، مما يجعل دراسة العلاقة بينهما امراً ملحاً لفهم طبيعة الاشكالات القائمة .

الكلمات المفتاحية : المواطنة ، التنمية المستدامة ، الحكم الرشيد ، الاستقرار السياسي .

Abstract
Citizenship is considered one of the fundamental pillars in the construction of human societies, given its direct impact on achieving the goals of development, reform, and enhanced societal participation. Active citizenship provides a conceptual framework that highlights its organic connection to comprehensive development pathways and sustainable development. Contemporary literature demonstrates a reciprocal and dynamic relationship between strengthening the values of citizenship and achieving development in its economic, social, and political dimensions.
This study seeks to clarify the nature of this relationship and to examine the extent to which activating citizenship influences the proper direction of sustainable development. It further analyzes the effectiveness of citizenship practices during the implementation of development programs. The analysis is applied to the Iraqi context after 2003, a period marked by profound structural transformations that produced significant challenges in both citizenship and development. These conditions make exploring the relationship between the two an urgent necessity for understanding the underlying issues.

Key words : Citizenship , Sustainable Development , Good Governance ,Political Stability .

المقدمة :

تمثل المواطنة بعداً انسانياً رفيعاً وهدفاً اساسياً للمجتمعات المتحضرة ، فلا يمكن للمواطن تلبية احتياجات مجتمعه ومطالبه ما لم يكن على دراية بقيم المواطنة الحقيقية والتي تتجلى في سلوكه اليومي وواقعه المعاش ، فالمواطنة في جوهرها لا تقتصر على ادراك الفرد لحقوقه فحسب ، بل تتطلب وجود شراكة حقيقية بين المواطن وحكومته لتحقيق متطلبات النهوض بالمجتمع والتنمية المستدامة ، لذا فأن تعزيز قيم المواطنة لا يمكن ان يتم بمعزل عن جهود الاصلاح الشامل والتنمية المستدامة ، ومن جهة اخرى لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بخطوات صحيحة دون التركيز على محورية المواطنة (حقوق وواجبات) مما يستدعي تحويل فكرة المواطنة الى ممارسات فعلية ملموسة .

اهمية البحث : تنبع اهمية الدراسة من اهمية موضوع التنمية المستدامة في الوقت الحاضر والذي اصبح اسلوباً من اساليب التنمية الفعلية ، وربط ذلك بتطبيق او تحقيق المواطنة الفعلية والتي تعد خطوة اولى نحو تحقيق تنمية مستدامة فعالة في العراق .

المشكلة البحثية : تكمن اشكالية الدراسة في ان تحقيق التنمية المستدامة في العراق بصورة فعلية لا يتم إلا عن طريق تحقيق المواطنة الفعلية بكافة ابعادها من حقوق المواطن وواجباته تجاه وطنه .

فرضية البحث : تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان العلاقة بين المواطنة والتنمية المستدامة تفاعلية طردية ، اي ان تحقيق اشتراطات المواطنة في العراق بعد عام 2003 يحث السير قدماً نحو تحقيق التنمية المستدامة ، وبالتالي ينعكس ذلك ايجابياً على السير بخطوات صحيحة لتحقيق دولة المواطنة في العراق .

منهجية البحث : فرضت دراسة الموضوع الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لغرض وصف اوضاع المواطنة والتنمية المستدامة في العراق بعد 2003 وإشكالية تطبيقهما وربط ذلك بالظروف التي ادت الى تعثر التطبيق الصحيح للمواطنة والتنمية المستدامة .

هيكلية البحث : انتظم البحث الموسوم (التنمية المستدامة والمواطنة في العراق بعد عام 2003 : دراسة في التأثر والتأثير) في ثلاث مباحث فضلاً عن مقدمة وخاتمة ، جاء المبحث الاول تحت عنوان (ماهية المواطنة والتنمية المستدامة)، اما المبحث الثاني فجاء تحت عنوان (بناء المواطنة والتنمية المستدامة في العراق بعد عام 2003 : الآليات والمعوقات) ، والمبحث الثالث تم تكريسه لمعرفة اثر تطبيق المواطنة الفعليه على التنمية المستدامة وبالعكس ، تحت عنوان (المواطنة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في العراق بعد عام 2003) .

المبحث الاول / ماهية المواطنة والتنمية المستدامة

تستند المواطنة الى شراكة حقيقية بين الفرد ومجتمعه حيث لا يمكن للمواطن تلبية احتياجاته مجتمعه ومتطلباته دون فهمه للقيم الصحيحة للمواطنة ، وتتجلى هذه القيم في سلوكياته اليومية وواقعه المعاش ومن المؤكد ان جهود تعزيز قيم المواطنة لا يمكن ان تتم بمعزل عن مساعي الاصلاح الشامل والتنمية المستدامة في مختلف المجالات ، وسنوضح ذلك من خلال تقديم اهم التعريفات المتعلقة بالمواطنة والتنمية المستدامة .

المطلب الاول : مفهوم المواطنة وأبعادها .

اولاً : المفهوم .

المواطنة بمعناها اللغوي العربي مشتقة من وطن ، كما جاء في كتاب لسان العرب لابن منظور المنزل الذي تقيم فيه وهو موطن الانسان ومحله ، ووطن بالمكان وأوطن اقام ، و اوطنه اتخذه وطناً ، و أوطنت الارض ووطنتها واستوطنتها اي اتخذها وطناً وتوطين النفس على الشيء كالتمهيد له ، والمواطن الذي نشأ معك في وطن واحد [1] يعد مفهوم المواطنة من المفاهيم التي تحتوي ابعاداً عديدة ومتنوعة ، اذ عرفت في موسوعة السياسة على انها صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه الى وطنه [2] ، وفي اللغة الانكليزية عرفت المواطنة (Citizenship) وتعني وفق قاموس اكسفورد ان يكون الفرد مواطناً في دولة له حقوق وعليه واجبات ([3]) ، اما في اللغة الفرنسية فتعني المواطنة (citoyennete) الدور الايجابي للفرد بصفته مواطناً يعترف به عضواً فاعلاً في جماعة سياسية ويقتضي منحه حقوقاً مدنية وسياسية واجتماعية وتفرض عليه التزامات مقابل ذلك [4]. ويرى برهان غليون ان المواطنة تقوم على نظام يعترف بالتناقض والخلاف في المصالح الاجتماعية ويعمل على ضبط وتنظيم هذا التناقض عن طريق تطوير وسائل الحق والقانون وجعل تطبيقها الباعث للتضامن وبناء الجماعة [5] ، وبناء على ذلك ان المواطنة هي رابطة التعايش السلمي بين افراد يعيشون في بقعة جغرافية محددة وفقاً لمبدأي عدم التمييز والمساواة[6] ، وبالتالي تشكل المواطنة احد اهم الاسس التي تقوم عليها الدولة الحديثة ، فالمواطنة ليست مجرد انتساب صوري بين افراد المجتمع ودولتهم بقدر ما هي اساس العلاقة الرابطة بين الفرد ومن ثم المجتمع بدولتهم التي ينتمون اليها ، وهي على ذلك من مستلزمات الانتماء الى دولة كوحدة اساسية متكاملة تمنح حقوقاً وتستلزم واجبات [7] ، اي ان للمواطن مجموعة حقوق تقع في اطارها الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية ، فأن عليه واجبات وهو ملزم بتأديتها من اجل احلال التوازن بين شطري المواطنة (الحقوق والواجبات) .

ثانياً : الابعاد .

وللمواطنة ابعاد سياسية وقانونية واجتماعية وثقافية ، يتلخص **البعد السياسي** للمواطنة بتكافؤ مجموعة الحريات المتاحة للأفراد في التعبير والتصويت والمعارضة ، ومن هذا المنطلق اصبحت الحقوق السياسية المظهر الرئيسي للمواطنة والتي

تهدف الى تعزيز دور المواطنين في اطار النظام السياسي بضمان مساهمتهم في عملية صنع السياسات العامة ، من خلال تولي المناصب العامة والترشيح للمناصب السياسية ، فضلاً عن حق الانتخاب [8] .

و **البعد القانوني** للمواطنة فيتلخص بالرابط الحقوقي للمواطنة (الجنسية) اذ يتعلق انتماء او ارتباط الفرد بوطنه عن طريق منحه الجنسية والتي تعني رابطة قانونية _ سياسية تربط شخصاً ما بدولته تترتب عليها حقوق والتزامات متبادلة ، وذلك لأنها تتصل بكيان الدولة وان الدولة هي التي تمنح الجنسية لإفرادها ، فهي اذن ذات صفة سياسية الى جانب كونها قانونية ، لأنها محكومة بقاعدة قانونية وتترتب عليها اثار قانونية [9] .

اما **البعد الاجتماعي** يتمثل في المساواة بين المواطنين في توزيع المكاسب والمكافآت والأرباح والأجور وكذلك التحرر من الفقر والجهل ، لكي يتسنى للمواطن المشاركة في الشؤون العامة ، فضلاً عن تيسير الخدمات الصحية والتعليم والضمان الاجتماعي لحالات العوق البدني والعقلي ، اي يتوجب ان يعيش المواطن ويتمتع بالرفاهية الاقتصادية والأمان الاجتماعي[10] ، وتنطلق اهمية البعد الاجتماعي للمواطنة من دورها الكبير في تنمية المواطنة بكامل حقوقها ، وذلك لان مواطنة الفقر تولد حالة من فقر المواطنة ، اي ان ممارسات المواطنة تبدأ بالحفاظ على حياة الفرد من الفقر والجهل والمرض [11].

وأخيرا **البعد الثقافي** المقصود به شيوع المناخ الثقافي الذي يقوم على القيم والمعايير الاخلاقية التي تؤكد قيمة الفرد كإنسان له الحق في ان يمارس حقوقه ويصون مصيره بغض النظر عن اصوله الاجتماعية ومعتقداته الفكرية وانتماءاته الدينية ، ولا شك ان ترسيخ المواطنة ذات الطابع الثقافي يعتمد على صيرورة المواطنين الثقافية والنفسية المطلوبة لتحريرهم من الانتماءات التي تتعارض مع مبدأ المواطنة [12] .

وبهذا فأن تحققت المواطنة بكامل ابعادها السالفة الذكر ، ستؤدي حتماً الى تحقيق التجانس الاجتماعي بين الافراد كافة ، بل ان الشعور بالمواطنة يذيب مظاهر الاختلاف بين مكونات المجتمع .

المطلب الثاني : مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها وأبعادها .

اولاً : المفهوم .

يجمع مفهوم التنمية المستدامة بين عنصرين رئيسيين الاول هو التنمية كعملية تغيير ، والثاني هو الاستدامة كبعد زمني ، وفي عام 1986 اشارت رئيسة وزراء النرويج انذاك غرو هارلم برونتلاند في محاضرة لها الى ان التنمية المستدامة تتضمن ابعاداً متنوعة ، فهي تتطلب اولاً مكافحة الفقر ، وثانياً الحفاظ على قاعدة الموارد وتحسينها ، وثالثاً توسيع مفهوم التنمية ليشمل النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والثقافية ، وأخيرا تتطلب دمج الاعتبارات البيئية والاقتصادية في عملية صنع القرار على جميع المستويات [13] ، وان مفهوم التنمية المستدامة متفرع المعاني ، لهذا ظهرت تعريفات متعددة ومتنوعة ومتداخلة ، وان هذا التداخل بين التعاريف هو اكثر ما يميز ادبيات التنمية المستدامة في المرحلة الراهنة ، ولقد حاول تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 الذي خصص بأكمله لموضوع التنمية المستدامة لتوضيح هذا الخلط من خلال اجراء مسح شامل لأهم تعريفات هذا المفهوم ، وقد استطاع هذا التقرير حصر عشرين تعريفاً واسع التداول لمفهوم التنمية المستدامة ، وقد وزع التقرير هذه التعاريف على اربع مجاميع هي :

1_ **التعريفات البيئية :** تركز على الاستعمال الامثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم بما يؤدي الى مضاعفة المساحات الخضراء على الارض [14].

2_ **التعريفات الاجتماعية الانسانية :** تعني السعي من اجل استقرار النمو السكاني ووقوف تدفق الافراد للمدن من خلال تطوير مستوى الخدمات التعليمية والصحية في الارياف [15].

3_ **التعريفات الاقتصادية :** تنظر الى التنمية المستدامة من خلال اتجاهات رؤية الدول الصناعية من جهة والدول النامية من جهة اخرى ، اذ ترى الدول الصناعية ان التنمية المستدامة تعني اجراء تخفيض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية وأحداث تحولات جذرية في الانماط الحياتية السائدة وامتناعها عن تصدير نموذجها التنموي للصناعة عالمياً ، اما بالنسبة للدول الفقيرة فأن التنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من اجل رفع المستوى المعاشي للسكان الاكثر فقراً [16] .

4_ **التعريفات التقنية :** ترى هذه التعريفات ان التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع الى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تتحمل اقل قدرة من الطاقة والموارد وتنتج الحد الادنى من الغازات والملوثات التي تؤدي الى رفع درجة حرارة الارض [17].

اما **التعريف المادي** للتنمية المستدامة هو ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي الى فنائها وتدهورها او تناقص جدواها بالنسبة للأجيال القادمة مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة او غير متناقص من الموارد الطبيعية، وإدارتها بطريقة جيدة جداً وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الاقصى من منافع التنمية الاقتصادية [18].

ثانياً : الخصائص .

وهنا يجب ان نوضح اهم الخصائص الرئيسية للتنمية المستدامة هي :

ان التنمية المستدامة تمثل ظاهرة **عبر جيلية** اي انها عملية تحويل من جيل الى آخر ، وهذا يعني ان التنمية المستدامة لا بد ان تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين ، ومن ثم فأن الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتراوح بين 25 الى 50 سنة[19] .

اما الخاصة الثانية تتمثل في **مستوى القياس** ، فالتنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة (محلي ، اقليمي ، عالمي) ومع ذلك فأن ما يعتبر مستداماً على المستوى القومي ليس بالضرورة ان يكون كذلك على المستوى العالمي ، وتعد **المجالات المتعددة** خاصية ثالثة ، حيث تتكون التنمية المستدامة من اربعة مجالات على الاقل اقتصادية ، بيئية ، اجتماعية وثقافية ، والقضية هنا ان تلك المجالات الثلاثة للتنمية المستدامة تبدو نظرياً منسجمة لكنها في الواقع الممارس ليست كذلك ، وتتعلق رابع خاصية **بالتفسيرات المتعددة** للتنمية المستدامة ، فمع ان كل تعريف يؤكد على تقدير للاحتياجات الانسانية الحالية والمستقبلية وكيفية الايفاء بها ، إلا ان في الحقيقة لا يمكن لأي تقدير لتلك الاحتياجات ان يكون موضوعياً ، فضلاً عن ان اية محاولة ستكون محاطة بعدم اليقين ، ونتيجة لذلك فأن التنمية المستدامة يمكن تفسيرها وتطبيقها وفقاً لمنظورات مختلفة [20] .

ثالثاً : الابعاد .

للتنمية المستدامة عدة **ابعاد اقتصادي ، اجتماعي ،بيئي ، لكن اهمها البعد السياسي** .

يتمثل **البعد الاقتصادي** في زيادة دخل المجتمع الى اقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الامثل وبكفاءة عالية عن طريق تقوية دور التجارة والصناعة ، وتحسين انماط الانتاج والاستهلاك ، فضلاً عن استعمال الادوات الاقتصادية للحفاظ على البيئة [21] ، **والبعد الاجتماعي** يتمثل في العناصر المكونة للمجتمع مثل القيم والدين والأعراف والعادات والتقاليد والمعتقدات والأنماط السلوكية والنظم الاجتماعية الى جانب البعد الاساس المتمثل بتنمية العنصر البشري ، والعمل على تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والمشاركة المجتمعية في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم [22] ، وتعد العدالة الاجتماعية اهم مؤشر الذي يعمل على ترسيخ التنمية المستدامة ، وذلك لان حالة التباين بين الفئات والطبقات الاجتماعية تخلق حالة من عدم الاستقرار على مختلف الاصعدة وأهمها السياسي بسبب التنافر بين الفئات المجتمعية بالشكل الذي يؤثر سلباً في الوصول ال تنمية شاملة [23] .

اما **البعد البيئي** يشير الى الاستخدام الرشيد للموارد القابلة للنضوب لترك بيئة مماثلة للأجيال القادمة ، لعد وجود بدائل لتلك الموارد ومراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات مع التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استعمالها من كل مورد من تلك الموارد [24] ، فضلاً عن المحافظة على الهواء والمناخ من الاحتباس الحراري من خلال العمل على تخفيض التلوث الناتج عن انبعاث الغازات وتشجيع الاعتماد على الطاقة البديلة ، فضلاً عن حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية وصيانتها للحيلولة دون حدوث أزمة امن غذائي في المستقبل [25] .

وأخيراً وليس آخراً البعد الاهم إلا وهو **البعد السياسي** الذي ترتكز عليه الابعاد السالفة الذكر ويمكن ان نضع البعد لسياسي في اطار الحكم الرشيد والاستقرار السياسي ، اذ تهدف التنمية المستدامة الى بناء نظام اجتماعي يمتاز بالعدالة ليرفع القدرات البشرية بالاعتماد على مشاركة المواطنين في العملية التنموية ، وهذا لا يتم إلا على الاساس الديمقراطي والذي يعد ركيزة الحكم الرشيد ، وهو امر ينسجم مع تعريف الامم المتحدة للتنمية على ((انها مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم بغرض توحيد جهود المواطنين مع السلطات العامة بغية تحسين الحياة في جميع النواحي في المجتمعات القومية والمحلية))[26] . ومن هنا يمكن القول ان علاقة التنمية بالحكم الرشيد يمكن قراءتها في ثلاثة منطلقات **الوطنية** حيث تشمل جميع الفئات والطبقات الاجتماعية من كلا الجنسين مع الاخذ بنظر الاعتبار التوزيع الجغرافي بين الحضر والريف ، و **المستقبلية** تشمل مراعاة مصالح الاجيال الموجودة حالياً دون المساس بالأجيال المقبلة ، اما **العالمية** تشمل التوزيع العادل للثروات بين الدول الغنية والفقيرة وتنظيم علاقات دولية تتصف بقدر عالي من الاحترام الانساني المشترك والتزام اعلى بالقواعد القانونية [27] . وإذا ما تحقق الحكم الرشيد ونجح في كونه اهم منطلقات البعد السياسي للتنمية المستدامة ، سيتحقق بناءاً على ذلك الاستقرار السياسي الذي يشتمل على عدة مؤشرات وعلى جميع المستويات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية [28] ، فلاستقرار السياسي يكون نتيجة لتدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ، اذ ان تكامل هذه المستويات مع بعضها يجعل كل قوى المجتمع متماسكة ومؤيدة للنظام السياسي ، فالاستقرار السياسي يتحقق من خلال تعميق الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع من خلال اتباع استراتيجية معدة تؤدي الى تكامل عناصر قوة المجتمع بجميع مستوياتها .

ومما تقدم نرى ان هناك تداخلاً كبيراً بين ابعاد كل من المواطنة والتنمية المستدامة وهذا ما سنقوم بتوضيحه في المبحثين القادمين من خلال اسقاط المفهوم النظري على الواقع المعاش في العراق بعد الاحتلال .

المبحث الثاني /بناء المواطنة والتنمية المستدامة في العراق بعد عام 2003 : الآليات والمعوقات

يعتبر البحث في آليات وتعزيز المواطنة والتنمية المستدامة في العراق ومعوقاتها من القضايا المهمة ، نظراً للعلاقة الجدلية القائمة بين التنمية بمفهومها الشامل والمواطنة ، كما يتضح في الادبيات المتعلقة بمفهوم الحكم الرشيد ، فقد زاد الاهتمام بالتنمية كحق من حقوق المواطنة ، حيث تسهم في نقل المجتمع من حالة التخلف التي تتجلى في تقييد الحريات وضمان الحقوق المدنية والسياسية بالإضافة الى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وإذا اعتبرت المواطنة علاقة تربط الفرد بالدولة بما تتضمنه من واجبات وحقوق سياسية واقتصادية واجتماعية ، فأنه يمكن القول ان التنمية المستدامة تعد حقاً من حقوق المواطنة وهذا ما سنوضحه من خلال هذا المبحث .

المطلب الاول : آليات بناء المواطنة ومعوقاتها .

تنحصر آليات بناء المواطنة بعدة نقاط اهمها :

1_ نظام الحكم الديمقراطي : في ميدان السياسة اولاً وقبل كل شيء لا بد من ارضية ديمقراطية صلبة قوامها القانون الذي يعامل اعضاء المجتمع على قدم المساواة بصرف النظر عن انتماءاتهم [29] ، ويؤمن الحرية الاجتماعية والإنسانية وبهذا فأن الديمقراطية هي منهج ضرورة يقتضيه التعايش السلمي بين افراد المجتمع وجماعاته ، ويقوم على مبادئ ومؤسسات تمكن الجماعة السياسية من ادارة اوجه الاختلاف سلمياً تعبيراً عن اجتماع القوى الفاعلة على ضمان الحد الادنى من المشاركة الفعالة لجميع المواطنين من دون استثناء وعبر الممارسة الديمقراطية تسير العملية الديمقراطية قدماً وتتحسن نوعيتها تعبيراً عن استقرار الممارسة وانتشار الثقافة الديمقراطية وانعكاسها على السلوك العام ، ولعل التعريف التقليدي للديمقراطية حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب يمثل غاية الديمقراطية اكثر مما يصلح تعريفاً للعملية الديمقراطية [30] .

ويبدأ عمل سياسات بناء المشاركة من حيث تنتهي سياسات بناء المواطنة ، لان مفهوم المواطن والمواطنة لا يتحدد معناه العام بسمة الانتماء لوطن ما ، بل تتعداه لكونه يتمتع بحق المشاركة والمساهمة في تدبير امور الدولة وتسيير شؤونها [31]

ولا تقتصر الديمقراطية على الشأن السياسي فحسب ، بل تعمل على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ضمن ما يسمى اصطلاحاً بالديمقراطية الاجتماعية التي تهتم بتحسين اوضاع المواطنين المادية عن طريق مبدأ العدالة الاجتماعية وتوزيع خيرات البلد على كل المواطنين استناداً الى حق المواطن الشرعي بنصيب عادل منها ، فالمساواة بين الافراد في المجتمعات المنظمة تستند بشكل اساسي على هذه العدالة الاجتماعية ، وبهذا فأن الديمقراطية والعدالة هما العنصران الاساسيان لتركيز مفهوم المواطنة وتنمية قيم المشاركة الفعالة للمواطن [32].

ويتداخل ضمن هذا المفهوم للمواطنة في العراق بعد عام 2003 **الوحدة الوطنية** ، اذ ان الوحدة في التواصل بين فئات المجتمع المتنوع عرقياً او فكرياً او سياسياً ، يتمثل بأساس تعايش المجتمع والوحدة في الوطن الواحد توفر فرصاً من الانفتاح الفكري عن طريق الحوار ضمن اطار ديمقراطي غير اقصائي للأطراف الاخرى ، وهذا ينتج عن مبدأ التسامح الذي يعتبر احد معززات او مقومات المواطنة الناتجة عن نظام الحكم الديمقراطي ، اذ ان المواطنة تجسيد لمبدأ المساواة بين مواطني الدولة يتحلون بالتسامح تجاه التنوع الموجود في المجتمع . وقد عرف محمد عابد الجابري **التسامح** على انه موقف فكري وعملي قوامه تقبل المواقف الفكرية والعملية التي تصدر من الغير سواء اكانت موافقة او مخالفة لمواقفنا[33] ، اي احترام الرأي المخالف ويفهم من تعريف التسامح هذا انه ينطوي على مبدأين اساسيين يتفاعلان من بعضهما هما الحق والواجب ، اي حق الفرد في الاختلاف من جهة وواجب الفرد احترام حق الغير في الاختلاف [34].

وهذا كله يدار وينتظم من قبل نظام الحكم الديمقراطي ، اي ان التسامح والوحدة الوطنية كلها تتكامل من خلال وجود نظام حكم ديمقراطي .الا ان الواقع العراقي يكشف عن وجود معوق بنيوي حال دون تفعيل آليات بناء المواطنة ضمن اطار نظام الحكم بعد عام 2003 ، ويرجع ذلك الى العديد من الاسباب ابرزها التكوين السياسي والاثني والديني الذي حدد طبيعة هذا الكيان ، اذ كان جزء كبير من مكونات الشعب العراقي مهمشاً واعتماد الحكومات القوة المسلحة لقمع اي تهديد يمس وجودها في السلطة[35]

وعادت قضية المواطنة تطرح نفسها من جديد بعد عام 2003 بالرغم من انها بما فيها من حقوق وواجبات قد حظيت باهتمام الدستور العراقي النافذ لعام 2005 ، اذ افرد الدستور باب من ابوابه للحقوق والحريات ، إلا ان نصوص الدستور التي اكدت على الحقوق والحريات لا تكفي وحدها ، بل يجب ان تكون هنالك تطبيق للدستور من خلال اصدار التشريعات الضامنة لها بدلاً من ان تذكر عبارات في الدستور تحت مسمى (ينظم ذلك بقانون) ، لذلك فأن التعاطي عن توفير الضمانات لتفعيل آليات المواطنة يؤثر على ضعف الوعي السياسي بالمواطنة ، وكذلك بالحقوق والواجبات والحريات وهذه المسؤولية تقع على عاتق النخب السياسية بعد عام 2003 ، اذ ان الدور السياسي الذي ادته القوى السياسية العراقية ليس ايجابياً ، فهي لم تستطيع معالجة حالة التشظي الذي يعاني منه المجتمع العراقي ، بل ان تلك النخب ساهمت وبشكل متعمد احياناً في زيادة حالة الفرقة والاختلاف الفكري والاجتماعي والسياسي لمصالح سياسية وانتخابية [36] . وهنا يجب ان نذكر سوء ادارة الولايات المتحدة الامريكية للعراق بقيادة بول بريمر الحاكم المدني بعد عام 2003 ، التي غذت الطائفية التي برزت من داخل المجتمع العراقي والتي تحولت الى واقع في المعادلة السياسية ، حيث عمدت الى تشكيل مجلس الحكم بدوافع (طائفية) بحيث ان هذه المشكلة عملت على تصنيف الاحزاب والمكونات الاجتماعية وأوجدت خطوط فاصلة بين الفرقاء بحيث تم استغلالها من قبل الولايات المتحدة لطرح ازمة المشاركة وأزمة الشرعية في النظام السياسي العراقي الجديد ، مما ادى الى تغذية العنف وعدم الاستقرار السياسي على اعتبار ان الاطراف البعيدى عن السلطة باتت تعارض النظام السياسي لكونه غير شرعي بالفعل كانت هناك حالة عدم المشاركة من قبل بعض اطراف المكونات الاجتماعية في النظام السياسي الجديد . وبذلك اصبح التنوع والتعدد الاجتماعي في العراق عامل لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي لان التعددية الاجتماعية انعكست على الواقع السياسي من خلال اثرها في الاحزاب التي تمثل هذا التنوع الذي فضل الانتماءات الجزئية كالهويات الفرعية على الهوية الوطنية مثل (الطائفية _ العشائرية _ الدينية _ اللغوية) مما افقد هذا التنوع هويته الوطنية [37].

2_ التربية على المواطنة : لكي تتحول المواطنة الى ظاهرة ثقافية وسلوك مجتمعي فلا بد من العمل على تهيئة وتطوير البنى اللازمة لها في شتى المجالات من نظام التربية والثقافة لغرس قيم الحوار وتقبل الآخر وشيوع الممارسة الصحيحة للمواطنة [38] ، اذ ان المواطن ليس مقولة مجسدة بالفطرة في الطبيعة ولكنها فكرة سياسية لابد لتجسيدها من تربية تتضمن التهذيب الاخلاقي بما يشمل من تكوين للقيم الانسانية والضمير الفردي [39] .

ومن هنا تعرف التربية على المواطنة بأنها الاعداد للمواطنة الواعية والفعالة والمسؤولة والأخلاقية في اطار من الحقوق والواجبات وبما يدعم الديمقراطية والمشاركة السياسية الانخراط المجتمعي [40] ، ومما لا شك فيه ان مجال المواطنة يتفرع الى اربعة ابعاد جوهرية الاول يرتبط **بالحقوق** والثاني **بالواجبات** والثالث **بالمعارف** اما الرابع فيرتبط **بالمرجعية القيمية – الحقوقية** ، التي تشكل من كرامة الانسان مدخلاً لها وترتبط بمنظومة حقوق الانسان التي ينبغي اجراؤها عبر مشروع تربوي [41] .

يتضمن التثقيف على الحق من خلال التعلم الركيزة الاساسية الاخرى للأخذ بالمواطنة ، لان الحق هو الحجر الاساس للديمقراطية والضامن للتوازن بين السلطات على ان يرافق ذلك تنشئة سياسية تكون عبارة عن عملية تثقيف لقيم واتجاهات سياسية واجتماعية بصورة مستمرة ، تعمل على تحويل القيم الى ممارسة في افق تجسيد مقومات المواطنة [42] ، وتتوخى التربية على المواطنة خلق الثقافة السياسية التي لها دور كبير في الممارسة الصحيحة للمواطنة ، وتعني الثقافة جوانب الحياة التي يكتسبها الانسان بالتعلم ويشترك اعضاء المجتمع بعناصر الثقافة التي تتيح لهم مجالات التعاون والتواصل ، اما الثقافة السياسية فتنطوي على موقف الافراد من المؤسسات السياسية المكونة للنظام السياسي ، او بتعبير آخر انها تتعلق بنظرة او كيفية تقييم هولاء الافراد للمؤسسات السياسية القائمة ، ويوجد عدة انواع للثقافة السياسية كل واحدة منها تشكل انعكاساً لنظام حكم ، فالثقافة الضيقة وثقافة الخضوع تعبير عن نظام غير ديمقراطي لا يشترك فيه الافراد ، اما ثقافة المشاركة فأنها انعكاس لنظام حكم ديمقراطي يكون فيه للمواطنين حق المشاركة في الحياة السياسية [43]

وبالتالي فأن المواطنة لا تعني فقط معنى الارتباط بالدولة على مستوى علاقة الواجبات والحقوق ، او اعتبارها مركزية في الدولة الديمقراطية او شرط التحول نحو الديمقراطية ، اذ انها تمثل (المواطنة الثقافية) موضوع بحثنا هنا ، فأن كل المواطنين في الدولة لهم حق المشاركة الثقافية بغض النظر عن الانتماء العرقي ، وكذلك هناك (المواطنة التعايشية) وهي الحق في ان يتعايش المواطن مع الذين يختلفون معه وواجب عليه ان يحارب ويمتنع عن كل ما يؤدي الى الكراهية ، وتربية الفرد على المواطنة التعايشية يكسبه معاني جديدة للوطنية ، وكذلك تعمق الرغبة في العيش مع الآخرين وتكوين الرغبة في ذلك معناه تربية المشاعر الايجابية مثل المحبة والإخوة ، وغيرها من العواطف التي تبني المواطنة كشعور وعقيدة ، ويصبح المساس به مثل المساس بالحرية والحقوق والعدالة ، اي المساس بالدولة ككيان وبالمجتمع كحياة [44] .

اما المعوق الذي يحول دون خلق ثقافة سياسية قائمة عى تربية وتنشئة سليمة للمواطنة في العراق ، فيتمثل بعدة عوامل تضافرت في المجتمع والدولة العراقية حالت دون بناء المواطنة بناءاً سليماً ، اذ تمثل الثقافة احد اهم مكونات بيئة النظام السياسي بوصفها انساق فكرية وحياتية في سلوك المواطنين . وأكد هذا المعنى الدكتور (علي الوردي) الذي صنف المجتمعات الى صنفين : **الاولى** المجتمعات المفتوحة التي تتصارع فيها الافكار وتلتقي فيها الاتجاهات المختلفة و**الثانية** المجتمعات المغلقة هي المجتمعات التي تعيش في عزلة نسبية وتسيطر عليها ثقافة اجتماعية موحدة [45] .

وعندما نسقط ما جاء به علي الوردي على العامل الثقافي في العراق نجد ان المجتمع العراقي يمر في مرحلة بناء تكاد تطال معظم قنواته وهيئاته السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في وضع اقرب ما يكون الى التغيير الشامل والتحول نحو اطر ومفاهيم وادوار جديدة تكون غير مألوفة على المواطنين وخاصة جيل الشباب ، اذ ان الواقع السياسي يعزز انتقاله من نظام سلطوي يقوم على ثقافة الحزب الواحد فكراً وممارسة الى مرحلة جديدة بدأت تشهد بروز تيارات سياسية متعددة تعبر عن خصوصيتها الثقافية والاجتماعية مع تعددية التعبير عن الرأي بصورة غير مقننة او منضبطة ، وقد تقترب احياناً من الفوضى والارتباك [46] ، فقد كانت الثقافة السياسية في العراق قبل عام 2003 موجهة ضمن اتجاه معين عبر عن ايديولوجية حزب البعث الماسك بالسلطة ، اذ كان هناك انغلاق مجتمعي على تلك الثقافة من خلال فرض السلطة الحاكمة على المجتمع قسراً اتباع سياسة الحكومة ، وإذ قام النظام السياسي آنذاك بصياغة التوجه الايديولوجي الذي ادى بدوره الى صياغة الهوية الوطنية المزيفة ، فلم يعترف النظام بحق المواطن في التعبير الثقافي والتمثيل السياسي [47] .

ان فقدان المواطن الشعور بالمواطنة كان نتيجة للاستبداد وإقصاء الطرف الآخر الذي اتسمت به ثقافة الخضوع ، وقد انتقل ذلك بشكل عفوي الى الثقافة العامة للمجتمع ليكون السمة الرئيسية للثقافة العراقية بأنها ثقافة سلبية [48] ، وبالرغم من ان التحول الديمقراطي الذي شهده العراق بعد 2003/4/9 وقد وفر الفرصة المناسبة لظهور ثقافة سياسية ايجابية ومساهمة وتنمية الوعي السياسي لدى المواطنين ، إلا ان هذه الثقافة الجديدة لا يمكن لها ان تزيح بسهولة ترسبات ثقافة الخضوع السلبية التي كانت سائدة في عهد النظام السياسي السابق ، اذ بقيت الثقافة السياسية التقليدية (السلبية) قائمة في ذهنية المجتمع العراقي نتيجة عدم تناسق التنشئة الاجتماعية والسياسية ، اي تعارض ادوات التنشئة غير الرسمية وأهمها الاسرة والطبقة الاجتماعية مع الادوات الرسمية للدولة ، وغالباً ما تكون الاولوية في هذا التعارض لصالح الادوات غير الرسمية ، لان الفرد يتأثر بتربيته الاجتماعية والسياسية بالأدوات غير الرسمية (الثقافة الضيقة) اكثر مما يتأثر بالدولة ومؤسساتها الرسمية [49] . وعلى ما يبدو ان ابرز الاسباب التي ادت الى ضعف الثقافة السياسية لدى المواطن العراقي هي ضعف فاعلية ادوات التنشئة الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني التي تمثل القنوات الرئيسية في التأثير على المواطنين وإكسابهم ثقافة سياسية ايجابية ومساهمة (مشاركة) ، اذ انها تعد حلقة الوصل بين المواطن وصانع القرار ، وقبل الاحتلال لم يكن هناك وجود لهذه المؤسسات اما بعد الاحتلال فقد انشأت العديد منها ، ولكن بعضها لم تؤدي دورها الفاعل في ترسيخ الثقافة السياسية الايجابية للمواطن ، الامر الذي جعل ثقافة المواطن تتسم بالتشرذم وعدم القدرة على بناء رؤية واضحة تجاه العملية السياسية وولد احباط لدى المواطن وعدم ثقة بأغلبية الاحزاب السياسية [50] ، فضلاً عن سلبية دور النخب السياسية

العراقية اذ انها لا تملك ثقافة وطنية بالرغم من ان هذه المهمة كانت يجب ان تكون من اولويات عملها ، وهذا الفشل يعود الى اهتمام هذه النخب بمصالحها الحزبية الخاصة ، ان تلك الظروف ولدت ما يسمى في علم الاجتماع السياسي **بالاغتراب السياسي** ، اي ان المواطن يشعر بأنه يشكل عبأ على الدولة وسواء يشارك ام لم يشارك في العملية السياسية ، والتي غالباً ما يتمثل فضاءها في الانتخابات لا توجد اي اهمية لصوته فيعتزل العمل السياسي (الانتخاب) او الانضمام للأحزاب السياسية وغيرها من النشاطات التي تصقل ثقافته السياسية وتطورها [51].ومن خلال ما تقدم يمكن القول ان الثقافة السياسية السلبية في العراق ساعدت على انتاج تعددية حزبية يسودها الصراع والتنافر وعدم الانسجام ، مما اثر على تشكيل الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 مما اثر بدوره على الاستقرار السياسي في العراق ، ما ادى الى ضعف روابط المواطنة نتيجة لعدم توافر متطلبات الحكم الديمقراطي السليم الذي يعد مقوم اساسي للمواطنة ، اذن هناك حلقة مفرغة تدور فيها (المواطنة مع الحكم الديمقراطي مع التنشئة السليمة للثقافة السياسية الايجابية) باعتماد كل منها على الاخرى .

المطلب الثاني : آليات تطبيق التنمية المستدامة ومعوقاتها .

هناك عدة آليات لتطبيق التنمية المستدامة في العراق بعد عام 2003 ، اذ لا تعني فكرة استراتيجية التنمية بأنها مجرد اقتراحات لنموذج مثالي للتنمية المستدامة ، ولكن تعني وجود مقومات او شروط ابتدائية تعتبر منطلقات ضرورية وتمثل بوصلة في طريق تنمية حقيقية شاملة قد يكون مردودها بسيطا في بادئ الامر ، لكن على المدى المتوسط والبعيد سيكون لها مردود ايجابي كبير على مختلف المجالات ، وأول هذه المقومات او المنطلقات للتنمية المستدامة هو :

1_ الاعتماد على النفس :اذ يعتبر اعتماد الدول عى نفسها اي تحقيق الاكتفاء الذاتي لاقتصادها احد اهم عوامل نجاح بناء التنمية المستدامة ، اذ ان الاعتماد على الذات لا يعني فقط استنهاض القدرات الذاتية البشرية واستغلال الموارد الطبيعية المحلية والتقليل من المعونات والمساعدات الاجنبية او نقل التكنلوجيا الملائمة ، بل يتم من خلال الاكتفاء الذاتي غذائيا وسلعياً ، والأصل في ذلك ينبثق من ايدولوجية تقوم على تجديد الهوية الحضارية والأصالة والثقة في النفس والتحرر من الشعور بالدونية تجاه الدول الكبرى [52] ، خصوصاً في ظل تغير خريطة توزيع مصادر الطاقة على الصعيد العالمي بالتوازي مع تغيير كبير في انماط الاستهلاك للعديد من الاقتصاديات الناشئة ، وتتوافق هذه التغيرات مع تطور معدلات استهلاك الطاقة المتجددة وتزايدها بهدف التحرر من التبعية الاقتصادية مما يسمح بزيادة مستوى الاستقلالية السياسية للدول [53] ، خصوصاً ان معطيات الاقتصاديات الايجابية لا تنحصر بملكية الدول للثروات والموارد الطبيعية بل في كيفية استثمارها والتخطيط لها ، بحيث تعمل على تشكيل نسيج واقي للإنسان في حاجته الاقتصادية والغذائية والمالية وتبعد عنه حالة الاعتماد على الخارج [54]. ومن جانب آخر هناك مؤشرات اقتصادية تعد مقوم اساسي للتنمية المستدامة اهمها نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، وكذلك نسبة الصادرات الى الواردات والديون الخارجية ، فضلاً عن جموع المساعدات الانمائية كالمنح والقروض المقدمة من قبل المنظمات المالية العالمية بهدف النهوض بالتنمية ، يجب ان يقل الاعتماد عليها وذلك لان استراتيجية التنمية المستدامة لا تتطلب الاعتماد على المعونات والمساعدات الخارجية [55] . إلا ان معوق هذا المقوم الاساسي السالف الذكر هو ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي احادي الجانب تغلب عليه صفتا الاستهلاك والاستيراد ، ويعتمد كلياً على عائدات بيع النفط الخام في الاسواق العالمية ، حيث تستند كافة النشاطات التنموية في البلاد الى هذه العائدات والتي تشكل المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة السنوية والتي تكون بدورها رهينة لتقلبات الاسعار المفاجئة والأزمات المالية العالمية المباغته ، ويعد الاقتصاد الريعي من بين احدى المحددات الرئيسة والتي تعرقل النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية ويكون له تأثير سلبي قوي بحيث يؤدي الى ضعف مؤسساتي ، نظراً لاعتمادها على صادرات السلع التي ترتبط بتقلبات الاسعار الخارجية ، وهو ما لا يسمح لصناع القرار الاقتصادي في الدولة بالتكيف مع المتغيرات الاقتصادية ، مما يؤدي الى تعثر التنمية [56].وعند مقاربة تأثير الاقتصاد الريعي في التنمية المستدامة ككل في العراق يتضح انه ذو تأثير سلبي كبير على الحقوق السياسية والاقتصادية ، اذ يؤثر الريع على الحقوق السياسية من خلال تعطيل مشاركة الافراد في الشأن العام ، فالدولة الريعية لا تحصل على مواردها من الضرائب المفروضة على مواطنيها ومن ثم لا تخضع لمحاسبتهم فتصبح مستقلة سياسياً انطلاقاً من استقلالها الضريبي ، كونها تعتمد سياسات توزيعي وليست انتاجية ، وهو ما يؤدي الى اخراج الافراد من الفضاء السياسي في اطار الممارسة الديمقراطية [57]، لان النظام السياسي في الدول الريعية هو نظام فئوي يولد اقتصاداً ريعياً ، بل يحول دون انشاء نظام انتاجي لكون الاخير يفرض المساءلة والمحاسبة ، بينما الاول يعفي القائمين على السلطة من المساءلة [58]. وهنا نلاحظ ان خطر الريع النفطي يتركز في كونه يمثل تحدياً اقتصادياً كبيراً لحقوق الانسان التنموية المستدامة في العراق ، بسبب محدودية فرص العمل التي يوفرها هذا القطاع مما يؤثر بدوره على المستوى المعاشي للإفراد وما يستتبعه من انتشار البطالة وتفاقم الفقر بين فئات اجتماعية كبيرة ، فضلاً عن عدم استقرار وتذبذب عوائده المالية المرتبطة بظروف الاسواق الخارجية ، وبهذا يلجأ العراق الى الاقتراض من صندوق النقد الدول مما يفاقم المشكلة الاقتصادية ، فضلاً عن التبعات السياسية الخطرة لهذا الموضوع ، اذ يستخدم الصندوق النقد الدولي القروض كوسيلة ضغط لإجبار العراق على الامتثال لشروطه ، ولم يكتفي بإعادة هيكلة الاقتصاد العراقي على اساس الليبرالية الجديدة من قبل الولايات المتحدة ، بل وضع تصاميم للاقتصاد لتطبيع علاقته وتعزيز تواجده في البلاد ، اذ ان التكيف الهيكلي هو وسيلة غير ديمقراطية وغير انسانية لإقراض الاموال للبلدان التي تواجه الفشل الاقتصادي ومطالبتها بفتح اقتصادياتها امام الاستثمار الاجنبي وخصخصة المؤسسات العامة وخفض الانفاق الحكومي للدول التي تعاني بالأساس من عجز في تمويل برامجها التعليمية والصحية [59] . خصوصاً ان اغلب المنظرين في هذا

الموضوع يرون ان الولايات المتحدة تسعى من خلال مجموعة الثمانية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية الى انشاء منظومة لحكم العالم بشكل غير مباشر ، وقد تحقق ذلك عند لعب امريكا دور المصرف العالمي عبر رفع غطاء الذهب للدولار مما ادى الى نمو عشوائي للاقتصاد الدولي [60] . ان ذاتية الاعتماد والاكتفاء والاقتصاد الناجح لإدارة موارد الدولة بما يحقق الاستقرار يتوقف بدرجة كبيرة على الاستقرار السياسي **للنظام الحاكم** بما يتلاءم مع متطلبات الحكم الرشيد ، وذلك لان مؤشرات قياس التنمية المستدامة تختلف عن مؤشرات التنمية التقليدية ، فهذه تقيس التغير الذي طرأ على جانب معين من جوانب عملية التنمية او المجتمع على اساس ان هذه التغيرات مستقلة وليس لها علاقة بجوانب التنمية الاخرى ، اما مؤشرات التنمية المستدامة فأنها تعكس حقيقة ان الجوانب الاقتصادية والبيئية والسياسية هي جوانب مترابطة ومتكاملة ومتداخلة وان اي تغيير يطرأ على جانب منها فأنه ينعكس بصورة او بأخرى على الجوانب الاخرى [61].

2_ الحكم الرشيد : ان المشروع الوطني للتنمية المستدامة ينبغي ان يكون في اطار النظام السياسي الذي يطبق التعايش والتعبير الحر والمشاركة في مسار العملية السياسية والاجتماعية على اساس مشروعية الحكم ووظائف المواطنة ، اي التحرك نحو مجتمع متميز بقدرته الفائقة على السيطرة او التأثير في الظروف المادية والاجتماعية في بيئته ، وهذا ينطوي على التقدم والاتجاه نحو النمو والاستعداد للتكيف مع التغيير [62] ، اي ان بغية تحقيق استقرار سياسي يؤدي الى بناء آمن مستدام من خلال ايجاد مؤسسات حكومية تخضع لمعايير الرقابة والمساءلة والشفافية وفقاً للآليات المتبعة من السلطة ، ولغرض معالجة المستويات المرتفعة من الفساد بكافة اشكاله فلا بد من توفر مدخلاً مهماً لاستكمال عملية بناء النظام السياسي الجديد بعد عام 2003 وذلك بناءاً على حكم القانون والمشاركة الفاعلة من المواطنين بصنع السياسات العامة للدولة واحترام الحقوق والحريات العامة والاستعمال الملائم للموارد العامة بشكل يحفظ حقوق الاجيال الحالية والمستقبلية معاً ، وتحقيق التنمية المستدامة في كافة المجالات وكل هذا يرتكز على الحكم الرشيد الذي يعني الى اي مدى تتصف المؤسسات الحكومية بالهياكل التنظيمية القادرة على اداء وظائفها في خدمة مجتمعاتها ، وهذا الامر يستلزم وجود تشريعات ملائمة وسياسات عامة رشيدة تشجع على تنمية مستدامة وتنفذها بحيث تراعي كل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية [63].

وبهذا يقوم الحكم الرشيد على عدة معايير اولها المشاركة وفق **نظام حكم ديمقراطي** يضمن للجميع حق التصويت وإبداء الرأي عبر الانتخابات مع ضمان حرية التعبير وتنمية القدرات على المشاركة الفعالة والبناءة ، والثاني **سيادة القانون** ويعني اعتبار القانون مرجعية للجميع وضمان سيادته وتنفيذ احكامه على الجميع من دون استثناء ، اما المعيار الثالث **الشفافية** ويقصد بها التدفق الحر للمعلومات الدقيقة من خلال قنوات اتصال فاعلة بين الجمهور والمسؤولين بصورة تتيح للجمهور المعني ان يحصل على المعلومات بهدف كشف المساوئ وحماية مصالحهم وإطلاع المواطن على المعلومات بشكل دوري ومستمر ، وهذا يتم من خلال مقوم المساواة التي تعني توفير الفرص للجميع من دون تحيز وإعطاء كل ذي حق حقه ، والمعيار الرابع يتجسد في **النزاهة** التي هي مجموع القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في سلوك العاملين ، وأخيرا وليس اخراً **الرؤيا الاستراتيجية** والتي تعني وجود خطط متوسطة وبعيدة المدى لتطوير المجتمع وتحقيق طموحاته من جهة وتنمية الكادر البشري من ناحية اخرى مع مراعاة المتغيرات ووضع الحلول المناسبة لها [64].

فضلاً عن ذلك كله يتوجب في اطار الحكم الرشيد ان يتم انشاء مؤسسات مستقلة ونزيهة لمكافحة الفساد السياسي والإداري وابتكار آليات لتبادل المعلومات وتنفيذ السياسات بالاعتماد على مبادئ المساءلة والشفافية والمشاركة من اجل مواجهة الفساد ، اذ ان العلاقة عكسية ما بين الحكم الرشيد والفساد اذ ترتفع معدلات الفساد كلما غاب الحكم الرشيد ، بينما تنخفض بحضوره [65] .لكن الذي يحول دون وجود الحكم الرشيد والذي بدوره يكون عائق امام تحقيق التنمية المستدامة هو عدم الاستقرار السياسي الذي يؤشر الى وجود خلل يصيب النظام السياسي ويعرضه الى ازمات ، وبعبارة اخرى فأن عدم الاستقرار السياسي يعبر عن خلل كبير في سير عمل النظام السياسي يمنعه من تقديم وظائفه بالشكل المطلوب [66] ، وبشكل خاص فأن اسباب عدم الاستقرار السياسي في العراق ترجع الى عدد من المتغيرات التاريخية والداخلية والخارجية والسياسية اسهمت ولازالت في تعميق هوة عدم الاستقرار بشكل يمنع النظام السياسي من اداء دوره التنموي ، اذ ان ترسبات الاستبداد السياسي وتدهور الوضع الامني الذي يمثل اهم مؤشرات الاستقرار السياسي من عدمه ، فضلاً عن تعرض المجتمع العراقي الى تدخلات دولية تركت الاثر البالغ في بروز ظاهرة عدم الاستقرار السياسي [67] . كما اسهمت التركيبة البنيوية للأحزاب السياسية في العراق بعد عام 2003 والتي ولد اغلبها بأجواء خارجية وتبنيها لثقافة عشائرية ومناطقية واثنية ضيقة دون الثقافة الجامعة الوطنية ، لاسيما في سياق تأسيس التوافقية السياسية وانتشار الفساد بكافة مستوياته وأشكاله ، مما اضعف مفهوم المواطنة والولاء الوطني لصالح الجماعة ، كل هذه الامور ادت الى تجذير عدم الاستقرار السياسي في المجتمع العراقي المأزوم [68] ، وبالتالي ان عدم وجود الاستقرار السياسي في العراق يفضي الى القصور في متطلبات الحكم الرشيد الذي يعد مقوم اساسي لعملية التنمية المستدامة هذا من جانب ، ومن جانب آخر ان عدم الاستقرار السياسي يفضي الى المشكلات الاجتماعية منها البطالة والفقر وتدهور مستوى التعليم وارتفاع معدلات الامية ، فضلاً عن المشكلات الاقتصادية التي تتمثل في اختلال التجارة الخارجية والهيكل الاقتصادي وأزمة السكن ، كذلك قصور الانتاج المحلي عن سد الحاجة المحلية والديون الخارجية ، و فوق ذلك كله محاربة الفساد والإرهاب الذي افضى الى تعثر بناء التنمية المستدامة برمتها [69] .

وبالمجمل فأنه يمكن تحديد عوامل عدم الاستقرار السياسي في العراق ايجازاً بإشكالية الوحدة الوطنية وضعف البناء السياسي والاجتماعي وغياب النضج المؤسساتي ، فضلاً عن الازمات الاقتصادية وتعثر التنمية ناهيك عن الاحتلال الامريكي وما افرزه من عوامل عدم استقرار على مختلف الاصعدة ، اذن يمكن القول ان تأثير عدم الاستقرار السياسي يفضي الى عدم استقرار اجتماعي واقتصادي والعكس بالعكس ، اي ان هناك علاقة جدلية بين العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتتفرع عن الاقتصادية العوامل البيئية التي تشمل اصلاح الاراضي الزراعية والتغير في مساحات الغابات الخضراء ، فضلاً عن التصحر الذي له الاثر البالغ على مناخ العراق ، وهذا كله يستلزم معالجات جذرية وضرورية من اجل السير في الاتجاه الصحيح للتنمية المستدامة .

المبحث الثالث / المواطنة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في العراق بعد عام 2003

ان بناء الانسان (المواطن الصالح) الذي تقع عليه اعباء التنمية وبناء الوطن يعد من اهم الاهداف التي يجب ان يعمل على تحقيقها كل مجتمع ، اذ ان غياب ثقافة المواطنة الصالحة تضعف من عاطفة الولاء والانتماء مما يجعل المواطنين يشعرون بحالة من الاحباط ، ويثبط من عزيمتهم في النهوض بقدرات مجتمعهم ، فضلاً ان فكرة الانصاف على اساس مظاهر توزيع الثروات والدخول قد تتجاوز المفهوم الضيق للتنمية ، ولتشمل في مضمونها على عناصر اوسع كالضوابط والروابط الانسانية من حقوق وحريات سياسية ، وكثير من المجالات التي يستطيع بها الفرد كمواطن من المساهمة الفاعلة في المجتمع وفي اطار الدولة كراعي لهذه التنمية .

المطلب الاول : عوامل تأثير المواطنة في تطبيق خطوات التنمية المستدامة .

ذكرنا سابقاً ان احد اهم مقومات التنمية المستدامة في العراق **الحكم الرشيد** وما يتبعه من استقرار سياسي ، ومدى تأثير الاخير على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، ومن هنا تبدو شبكة العلاقات ونقاط الالتقاء الواسعة التي تربط بين المواطنة والتنمية المستدامة اذ لا تعمل قيم المواطنة في فراغ ، وإنما من خلال سياق معين يرتبط اولاً بالممارسات السياسية تليها ممارسات اجتماعية واقتصادية ، وهذا ما ذكرناه سابقاً في مقومات المواطنة ، اذن هناك نقاط التقاء كثيرة بين مقومات كل من المواطنة والتنمية المستدامة . ولا شك في ان المدارس الفكرية على اختلافها ترى ان المواطنة واحدة من اهم القضايا التي تفرض نفسها وبقوة عند التحدث عن ابعاد التنمية المستدامة ، اذ يعد الشعور بالمواطنة الحقيقية في اطار التوجهات الاساسية التي من اهم مؤشراتها احترام القانون والنظام العام وضمان الحريات الفردية واحترام حقوق الانسان والتسامح وقبول الآخر وحرية التعبير ، وغيرها الكثير من المؤشرات التي تمثل القيم الاساسية للمواطنة [70] ، اذ ان بناء الانسان (المواطن) في نظام ديمقراطي حر يحصل على كافة حقوقه السياسية والاقتصادية ، فضلاً عن التوازن والعدالة الاجتماعية يكون له القدرة على المشاركة في الحياة السياسية مشاركة فعالة وحيوية ، وهذا لا يحدث إلا من خلال تربية المواطن وتحضيره من اجل المشاركة في اطر التنمية ، وبدون التربية عن المواطنة يصبح المواطنون غير قادرين على المشاركة في الحياة الاجتماعية او في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة [71]. ومن هنا يعتبر الوعي بالمواطنة نقطة البدء الاساسية في تشكيل نظرة الانسان الى بلده من خلال توفير الحد الادنى من حقوق المواطنة ، حتى يكون للمواطنة معنى ويتحقق التفاعل الايجابي للمواطن من دولته ، نتيجة القدرة على المشاركة الفعلية والشعر بالإنصاف وارتفاع الروح الوطنية لديه عند اداء الواجبات المنوطة به من اجل تحقيق ابعاد التنمية المستدامة .ومن خلال ما تقدم نفهم ان المواطنة هي المدخل الاساس لعملية التنمية المستدامة في العراق اي لا توجد هناك اي خطوات فعلية لعملية التنمية المستدامة دون تحقيق فعلي للمواطنة بقيمها المختلفة ، وهذا يتم اذا ما استطاع النظام السياسي في العراق ان يضع (المواطنة) في مقدمة اولويات نجاح العراق في السير قدماً نحو التنمية المستدامة بكافة مضامينها وأبعادها ، اي ان المواطنة اول خطوة في خطوات التنمية المستدامة من خلال منح المواطن حقوقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية .ومن اجل ان تسير التنمية المستدامة في العراق قدماً يجب ان يركز النظام السياسي العراقي على تجاوز نواقض المواطنة ، اي حل الازمات التي تؤدي الى المواطنة المنقوصة (الغير فعالة) و اول تلك الازمات **ازمة الهوية** التي تعد ازمة اساسية لأنها تتعلق بالشعور المشترك بين افراد المجتمع الواحد ، اذ يجب ان يفهم المواطن من خلال السياسات المتبعة في الدولة ان الانتماء الفرعي لا يجب ان يؤثر على الانتماء الى هوية وطنية جامعة لكل افراد المجتمع ، وفيما يتعلق بالوضع العراقي تكتسب الهوية اهمية كبيرة ، اذ ان التنوع الديني والعرقي والمذهبي فضلا عن الثقافات الفرعية لم يصل العراق الى مستوى الاندماج في اطار الهوية الوطنية الشاملة بدلاً من الانتماءات الضيقة ، وبهذا يمكن القول ان هشاشة الهوية الوطنية العراقية تساعد بشكل كبير على هشاشة الوضع السياسي الذي يؤثر سلباً على البعد السياسي للمواطنة [72] ،وهنا يجب ان يتم تنمية الجانب الثقافي عن طريق خلق ثقافة وطنية شاملة وموحدة تشعر كل فئة مهما كانت لغتها وديانتها ومذهبها بأنها عراقية ومتساوية تماماً مع الفئات الاجتماعية الاخرى [73] .اما الازمة الاخرى التي يجب ان يتم علاجها **ازمة الشرعية** ، اذ ان قياس شرعية اي نظام ومنها النظام العراقي يقوم على اساس جانب **شكلي** يتمثل بدستورية السلطة ، اي ممارستها وإقامتها على وفق قواعد الدستور وجانب **موضوعي** يتمثل بقناعة ورضا افراد المجتمع بهذه السلطة ، وهذا ان الجانبان لا ينفصلان عن بعضهما البعض [74] ، ان درستورية السلطة في العراق منذ عام 2003 محكومة بسياسة التوافق بين مختلف الاطراف والكتل السياسية فقط من دون اعطاء الاهتمام المطلوب للقضايا المصيرية والجوهرية المتعلقة بالدستور الدائم ، فضلاً عن ضعف النضج السياسي وضعف الخدمات العامة وانتشار الفساد بشتى انواعه وكذلك البطالة والوضع الاقتصادي الغير ملائم

لقدرات العراق الاقتصادية اذا ما تم العامل معها بطرق تؤدي الى تفعيل التنمية الاقتصادية ، وان احد اهم الحلول لحل ازمة الشرعية هو قيام الديمقراطية الدستورية في العراق والتي يجب ان تتوافر فيها شرطين اساسيين هما :

1_ المساواة السياسية بين المواطنين

2_ التوصل الى صيغة دستور ديمقراطي ، اي يجب ان يتم تعديل احكام الدستور بما يتلاءم مع تطبيق الديمقراطية الحقيقية (75).

خلاصة القول ان السير نحو البناء الصحيح للمواطنة الحقيقية يفضي الى تحقيق اولى الخطوات الصحيحة لعملية التنمية المستدامة في العراق من خلال تجاوز كل النواقص التي تحول دون تطبيق المواطنة .

المطلب الثاني : مدى تأثر التنمية المستدامة في تطبيق المواطنة .

ذكرنا سابقاً ان المواطنة تعد اول خطوة من خطوات التنمية المستدامة من خلال منح المواطن حقوقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، مقابل ذلك ان للتنمية دور اساسي في ترسيخ قيم المواطنة في المجتمع ومن ثم في الدولة ، اذ بدونها لا يمكن ان تستمر عملية بناء المواطنة وتسير قدماً من خلال التنمية الاقتصادية (مبدأ الاكتفاء الذاتي) الذي يحفظ سيادة الدولة ، وكذلك التنمية السياسية وما يتبعها في الاوضاع الاجتماعية ، اذن هناك علاقة تبادلية بين كل من (المواطنة والتنمية المستدامة) الاولى تفضي الى الثانية ، اما الثانية تؤدي الى ترسيخ الاولى . ان تحقيق التنمية الشاملة يستهدف التحسين المستمر لرفاهية الناس والتوزيع العادل للفوائد الناجمة عن التنمية ، ومن ثم اصبحت حقوق الانسان هي الحقوق والمطالب التي لا يمكن تحقيقها إلا في مجتمع يعيش عملية تنموية شاملة ، وأمسى مقياس تقدم او تأخر المجتمعات يعتمد على مؤشر تطبيق مفهوم حقوق الانسان ، لذا يتوجب توجيه مجمل الموارد نحو زيادة الانتاج القومي وزيادة مستوى انتاج الفرد وتوزيع الثروة ومصادر الدخل بالمساواة والعدالة بين المواطنين (76).ومن المعروف ان للجانب الاقتصادي دور حيوي ومهم في ترسيخ المواطنة وتحقيقي الولاء للدولة ، فعندما تسعى الدولة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية بإطارها الشامل المرتكز اساساً على الحرية والمساواة وإعطاء المواطنين دورهم في المشاركة السياسية ، وكذلك توزيع الثروات بالتساوي دون اهمال شرعية او فئة ومعالجة الفقر والحد من قهر السلطة فأنها ستكون بذلك ممثلة للمجتمع بما يحقق الاستقرار الداخلي والحماية من الخارج ، فضلاً عن ذلك يتوقف ضمان حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وكذلك الحقوق المدني والسياسية على الحصول على السلع والخدمات اللازمة من خلال تحقيق النمو الاقتصادي ، ومن ثم فأن التنمية المرتكزة على الحقوق ستصبح استراتيجية محددة لتحقيق النمو الاقتصادي وتشمل زيادة الناتج وفرص العمل ، وتفضي الظروف الاقتصادية الجيدة الى التقدم التكنلوجي والتحول المؤسسي بما يصب في تحقيق مستوى من الرفاهية للمواطن وذلك يكون في اطار نظام ديمقراطي يكون اساسه احترام المواطن وحقوقه وحرياته ، اذ ان هذا الامر يمكن عملية التنمية من ان تسير بتحقيق الامكانات الكاملة لكل فرد ، ويكون للشعب الحق في ان يطالب الحكومة بتنفيذ سياسات تسهم في تحقيق التنمية المرتكزة على الحقوق وتضمن اعتبار غايات عملية التنمية حقاً من حقوق الانسان وبالتالي تدعم ترسيخ مبدأ المواطنة في المجتمع (77). وبقدر تعلق الامر بالواقع العراقي يتوجب ان يسير قدماً نحو تحقيق فواعل او مقومات بناء التنمية المستدامة من خلال تطبيق مبادئ الحكم الرشيد القائم على سيادة القانون والمساواة والعدل والمشاركة الحقيقية والشفافية ان هذه المبادئ تكون متفاعل في ابعادها لتحقيق الحكم الرشيد الذي يعتبر الركيزة الاساسية لتحقيق التنمية بأبعادها الشاملة ، ويفضي الحكم الرشيد الى جعل الادارة قريبة من المواطن ، والاستجابة لمتطلباته يجب ان تكون سريعة وناجحة ، إلا ان الجهاز الاداري في العراق منذ عام 2003 يعاني من اختلالات عديدة اهمها تعقد الاجراءات وغياب الشفافية بين المواطن والإدارة ، ويتوجب ان يقوم النظام السياسي في العراق بوضع ضمانات اساسية تنظم وفق قوانين تعمل على حل العوائق والمشكلات التي تؤدي الى تعثر عملية التنمية المستدامة على شرط ان تؤدي تلك الضمانات الى جملة اصلاحات لا بد ان تتم في هذا الاطار اهمها **الاجواء الامنية** المناسبة التي يمكن ان تؤدي الى خلق بيئة آمنة مستقرة ، وكذلك **مكافحة الفساد** عبر وضع قوانين صارمة تحارب الفساد والمفسدين ادارياً ومالياً واتخاذ اجراءات تحد من تفشي هذه الظاهرة ، فضلاً عن ايجاد الحلول لمشكلة البطالة عبر الاستفادة من الموارد البشرية والكفاءات العامية في انجاح عملية التنمية ، اذ يعد العنصر البشري من اهم عناصر التنمية ، وتطويره من اهم اهدافها ، و ايضاً التوجه نحو اصلاح **الهيكل الانتاجي** من خلال طرح برامج استثمارية لاستغلال الموارد المتاحة من اجل تنويع المردود الاقتصادي وعدم الاعتماد على الريع النفطي فقط (78) . وكل ما تقدم يجب ان يتم في مناخ سياسي مستقر يندرج تحت مبدأ الحكم الرشيد ، اذ ان هذه العوامل السالفة الذكر اذا تضافرت تكون اساس لترسيخ مبدأ المواطنة باشتراطاتها الصحيحة (استحصال الحقوق وتنفيذ الواجبات) اي ان للتنمية المستدامة اثر كبير على ترسيخ مبدأ المواطنة كمؤثر فيها وتتأثر بها .

الخاتمة :

ان التنمية المستدامة بقدر ما هي قضية تنموية هي قضية انسانية وأخلاقية في الوقت ذاته ، وقد اصبحت المشاكل المتعلقة بها محط اهتمام كل الدول ، لان هذه المشاكل او القضايا باتت من الممكن ان تعدد حاضر الاجيال ومستقبلهم ، لهذا تعددت الدراسات والأبحاث ووضعت الحلول والمعالجات لهذه المشاكل ، وأول الطرق الاساسية التي يجب اتباعها عند السير قدماً بطريق التنمية المستدامة هي الاهتمام بقضية المواطنة ، وذلك لان قيام الدولة الحديثة واستقرارها وتقدمها يعتمد على مبدأ المواطنة حيث يشعر جميع افراد المجتمع بأنهم متساوون في المكانة لان المواطنة تعني بتنمية افق مشاركة الافراد في الحياة المجتمعية والسياسية مشاركة مسؤولة ، وهذا يصب بالأساس لصالح افاق التنمية المستدامة ، لكن ان هذه الرؤية لم

تنضج بشكل جيد لدى العقل العراقي سواء كان النخب السياسية ام المواطن العادي ، على الرغم من تداول مصطلحي المواطنة والتنمية المستدامة بكثرة في العراق بعد عام 2003 ، وذلك لما واجه العراق من صعوبات وظروف سياسية واقتصادية واجتماعية اسهمت بشكل كبير في تعثر السير الايجابي نحو تنمية مستدامة فعلية ، لذا يتوجب اتخاذ التدابير اللازمة لتفعيل مبدأ المواطنة تطبيقياً ، ومن ثم السير نحو مقومات التنمية المستدامة كما اوضحنا في مطالب البحث .

الهوامش

(1) ابن منظور ، لسان العرب ، دار صاد ، بيروت ، المجلد 3 ، 1968 ، ص 451.
(2) عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ج 6،ط 3 1995 ، ص 374.
(3) A.S Horgnay .Oxford advanced learnce Dictionary of current English Oxford university press , London ,1974 ,p 15.
(4) جان فرانسوا دورتيه ، معجم العلوم الانسانية ، ترجمة : جورج كتوره ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط2 ، 2011 ، ص 1022.
(5) برهان غليون ، نقد السياسة : الدولة والدين ، المركز الثقافي العربي ، المغرب ، ط 5 ، 2011 ، ص 154.
(6) مجموعة مؤلفين ، المواطنة والهوية الوطنية ، الحضارية للطباعة والنشر ، بغداد ، 2008 ، ص 46.
(7) حسين درويش العادلي ، المواطنة بين ضروريات الواقع وجدليات المدارس ، سلسلة كتاب الصباح الثقافي ، مطابع جريدة الصباح ، بغداد ، 2007 ، ص 99 .
(8) علي عباس مراد ، المجتمع المدني والديمقراطية ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2009 ، ص 36.
(9) ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2008 ، ص 239،ص 240.
(10) اندرو هيوود ، النظرية السياسية : مقدمة ، ترجمة : لبنى الديدي ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، 2013، ص 375.
(11) سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل وآخرون ، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية ،اعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسي ، المجلد الثاني ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، 2005 ، ص 966.
(12) امل هندي الخزعلي ،المواطنة : دراسة نظرية وتطبيقية ، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع ، بغداد ،2012،ص 46
(13) نقلاً عن محمد الخواجة ، العولمة والتنمية المستدامة ، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة ، المجلد 1 ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2006 ، ص 415.
(14) دوزييه ، برنار وآخرون ، مفاتيح استراتيجية للتنمية ، الشعبية المصرية القومية لليونسكو ، القاهرة ، 1988، ص 22.
(15) عبد الخالق عبد الله ، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998، ص 244.
(16) عبد الخالق عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص 245.
(17) محمد عبد البديع ، اقتصاد الحماية والبيئة ، دار الامين للطباعة ، مصر ، 2001،ص 316.
(18) مالك حسين ، الابعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية واثر التنمية المستدامة ، دار دجلة ، الاردن ، 2014 ، ص 230.
(19)Grosskurth, J.Rotmans , The scene Model : Getting Grip on sustainable Development in Policy Making Environment Development and Sustainability 7,on , 1 2005.p 135.
(20) المصدر نفسه .
(21) هشام حكمت وآخرون ، علم الاجتماع السياسي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، بغداد ، 2019، ص 236.
(22) عثمان محمد غنيم ، ماجد ابو زنط ، التنمية المستدامة : فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الاردن ، ص 40 .
(23) سعد حسين فتح الله ، التنمية المستقلة : المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999 ، ص 86.
(24) هشام حكمت وآخرون ، المصدر الاسبق ، ص 264.
(25) مالك حسين الحامد ، مصدر سبق ذكره ، ص 182، ص 183.
(26) وفاء معاوي ، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2010، ص 29.
(27) ينظر : اسماعيل الشطي وآخرون ، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004 ،ص 95 _ ص 123.
(28) صموئيل هنتغتون ، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ، ترجمة : سمية فلو عبود ، دار الساقي ، بيروت ، 1993 ، ص 60 .
(29)علي خليفة الكواري وآخرون ، مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط2 ، 2004 ،ص31.
(30) علي خليفة الكواري وآخرون ، مفهوم الديمقراطية المعاصرة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط2 ، 2002 ، ص 15 .
(31) مهند علي الحسني ، سياسات بناء الوعي الوطني والتجربة الديمقراطية في العراق ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 9 ، 2008، ص 135.

(32) ديدي ولد السالك ، الممارسة الديمقراطية : مدخل الى تنمية عربية مستدامة ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 356 ، 2008، ص 26- ص27.
(33) محمد عابد الجابري ، قضايا الفكر المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1997،ص 31
(34) حميد نفل الندواي ، ثقافة التسامح وجدلية الأنا والآخر ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 8 ، 2008 ، ص 144.
(35) ينظر : منعم صاحي العمار ، التغيير السياسي ومستدعيات ترسيخ المواطنة ، في مجموعة مؤلفين ، المواطنة والهوية الوطنية العراقية : عصف احتلال ومسارات تحكم ، مركز حمورابي ، بغداد ، 2011 ، ص 37.
(36) عبد الحسين شعبان : صراع ام جدل الهويات في العراق ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 369 ، 2009 ، ص 144.
(37) علي عباس مراد ، اشكالية الهوية في العراق : الاصول والحلول ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 390 ، 2011 ، ص 80.
(38) سليمان عبد المنعم ، الدولة المأزومة والمجتمع الحائر ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2012، ص 69.
(39) برهان غليون ، مصدر سبق ذكره .
(40) مصطفى قاسم ، التعليم والمواطنة : واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية ، مركز القاهرة لدراسة حقوق الانسان ، القاهرة ، 2006 ، ص 88 .
(41) الشامي الاشهب يونس ، سوسيولوجيا المواطنة ام علم تربية المواطنة ؟ انماط العلاقة بين النسق الاجتماعي والنسق التربوي ضمن خصوصية التربية على المواطنة ، مجلة اضافات ، الجمعية العربية لعلم الاجتماع بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العددان 23_24 ، 2013 ، ص 106.
(42) منتهى عبد جاسم ، جدلية العلاقة بين التربية والسياسة عند محمد عبدة ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2013،ص 130 .
(43) عبد الله محمد عبد الرحمن ، علم الاجتماع السياسي : النشأة التطويرية والاتجاهات الحديثة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2001 ، ص 439.
(44) ينظر : بوميدن بوزيد ، مواطنة التعايش ومجابهة خطاب الكراهية ، دار الروافد الثقافية ، بيروت ، 2024، ص 161 ، ص 162.
(45) ينظر علي الوردي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، دار ومكتبة دجلة والفرات ، بيروت ،2011،ص 139.
(46) زيد عدنان محسن ، متطلبات بناء ثقافة ديمقراطية في العراق بين الدوافع والمعوقات ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد (16) ، 2009 ، ص 111.
(47) خميس البدري ، الثقافة السياسية والنظام السياسي : نقد للمفهوم الغربي للثقافة السياسية ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد (28) ، 2004 ، ص 77.
(48) عامر حسن فياض ، احجار كريمة في مستنقع آسن : حول الثقافة السياسية وإشكالية التحول الديمقراطي في العراق المعاصر ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد (317) ، دار الروافد للطباعة والنشر ، 2006، ص 111.
(49) ينظر : احمد غالب محيي ، الهوية الوطنية العراقية : دراسة في اشكالية البناء والاستمرارية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2010، ص 284، ص 285.
(50) الطاهر علي موهوب ، التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة السياسية ، دار الايمان للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2011 ، ص 111.
(51) خليل احمد خليل ، سوسيولوجيا الجنون السياسي والثقافي ، دار الطليعة ، بيروت ، 1996، ص 8،ص9.
(52) حيدر ابراهيم علي ، التغير الاجتماعي والتنمية : مدخل نظري ، مكتب الامارات ، الامارات العربية المتحدة ، ط2 ، 1985،ص 164.
(53) ظفر عبد مطر ، المكانة والدور في استراتيجية التحول في مسارات الطاقة العالمي ، اعمال مؤتمر حوار بغداد الدولي الرابع : استراتيجية التحول الى الدولة الفاعلة ، ج 2 ، المعهد العراقي للحوار ، بغداد ، 2021، ص 94.
(54) سالم محمد عبود ، سعد عبد الستار طالب ، الامن الوطني بين البطالة والتنمية : دراسة مستقبلية في الواقع العراقي ، دار الدكتور للعلوم ، بغداد ، 2018، ص 142.
(55) للمزيد ينظر : هشام حكمت وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص265.
(56) بيتر كازنا تشيف ، ريع الموارد والنمو الاقتصادي ، ترجمة : علي الحارس ، مرز الرافدين للحوار ، النجف ، 2019، ص 19 .
(57) صلاح ياسر ، النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة : حالة العراق ، مؤسسة فريدريش ايبرت ، المانيا ، مكتب الاردن والعراق ، 2013، ص 5.
(58) حسن لطيف كاظم ، ادارة موارد الدولة الريعية : الآليات والمشكلات ، مجلة كلية التربية للبنات ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، العدد (24) ، 2019، ص 160.
(59) فاضل كريعة كزار ، صندوق النقد الدولي وأثره على الاقتصاد العراقي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد (69) ، 2021، ص29.
(60) المصدر نفسه ، ص 27.

(61) عثمان محمد غنيم ، ماجد ابو زنط ، التنمية المستدامة : فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 ، ص 254.
(62) ثامر كامل محمد ، المجتمع المدني والتنمية السياسية : دراسة في الاصلاح والتحديث في العالم العربي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات العربية المتحدة ، 2010، ص 109.
(63) انتوني غنديز ، فيليب هاتن ، مفاهيم اساسية في علم الاجتماع ، ترجمة : محمود الذوادي ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2018، ص 108.
(64) هشام حكمت وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص 270.
(65) سامح فوزي ، الحكم الرشيد ، سلسلة الموسوعة السياسية للشباب ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2007، ص 42.
(66) حسين احمد دخيل السرحان ، اثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية بعد عام 2003 ، مجلة اهل البيت ، جامعة اهل البيت ، العدد (18) ، 2015، ص 19.
(67) عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي ، السياسات العامة في العراق وأثرها على التنمية البشرية المستدامة 2003_ 2018 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2020 ، ص 57.
(68) ناظم نواف الشمري ، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والإقليمية ، المجلة السياسية والدولية ،كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ،العدد (18)، 2011، ص 307.
(69) عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي ، مصدر سبق ذكره ، ص 58.
(70) بسام ابو حشيش ، دور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظة غزة ، مجلة جامعة الاقصى ، فلسطين ، العدد (14) ، 2010 ، ص 65.
(71) علي اسعد وطفة ، التربية على المواطنة في عالم متغير ، مجلة الطفولة العربية ، الكويت ، العدد (26)، 2011، ص 65.
(72) سليم مطر ، الذات الجريحة : اشكالات الهوية في العراق والعالم العربي ، مركز دراسات الامة العراقية ، بغداد ، 2008 ، ص 363.
(73) سليم مطر ، جدل الهويات ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2003 ، ص 248.
(74) خميس حزام والي ، اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية مع اشارة الى تجربة الجزائر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2003، ص 25.
(75) علي حسن الربيعي ، تحديات بناء الدولة العراقية : صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد (337) ، 2007 ، ص86.
(76) هشام حكمت وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص 213.
(77) جورج القصيفي ، تعقيب على بحث مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية ، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 ، ص 41.
(78) وزارة التخطيط ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق ، الجهاز المركزي للإحصاء ، جمهورية العراق ، 2011 ، ص 18.

المصادر :

اولاً : المعاجم والموسوعات .
1_ ابن منظور ، لسان العرب ، دار صاد ، بيروت ، المجلد 3 ، 1968.
2_ جان فرانسوا دورتيه ، معجم العلوم الانسانية ، ترجمة : جورج كتوره ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط2 ، 2011.
3_ عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ج 6 ، ط 3، 1995.
4_ محمد الخواجة ، العولمة والتنمية المستدامة ، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة ، المجلد 1 ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2006.
5_ ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2008.

ثانياً : المصادر الاجنبية .
1_A.S Horgnay .Oxford advanced learnce Dictionary of current English Oxford university press , London ,1974.
2_ Grosskurth, J.Rotmans , The scene Model : Getting Grip on sustainable Development in Policy Making Environment Development and Sustainability 7,on , 1 2005.

ثالثاً : التقارير .
1_ وزارة التخطيط ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق ، الجهاز المركزي للإحصاء ، جمهورية العراق ، 2011.

رابعاً : الكتب .
1_ الطاهر علي موهوب ، التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة السياسية ، دار الايمان للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2011.

2_ انتوني غنديز ، فيليب هاتن ، مفاهيم اساسية في علم الاجتماع ، ترجمة : محمود الذوادي ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2018.
3_ اندرو هيوود ، النظرية السياسية : مقدمة ، ترجمة : لبنى الديدي ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، 2013.
4_ امل هندي الخزعلي ،المواطنة : دراسة نظرية وتطبيقية ، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع ، بغداد ،2012.
5_ اسماعيل الشطي وآخرون ، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2004.
6_ برهان غليون ، نقد السياسة : الدولة والدين ، المركز الثقافي العربي ، المغرب ، ط 5 ، 2011.
7_ بوميدن بوزيد ، مواطنة التعايش ومجابهة خطاب الكراهية ، دار الروافد الثقافية ، بيروت ، 2024.
8_ بيتر كازنا تشيف ، ريع الموارد والنمو الاقتصادي ، ترجمة : علي الحارس ، مرز الرافدين للحوار ، النجف ، 2019.
9_ ثامر كامل محمد ، المجتمع المدني والتنمية السياسية : دراسة في الاصلاح والتحديث في العالم العربي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات العربية المتحدة ، 2010.
10_ جورج القصيفي ، تعقيب على بحث مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية ، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001.
11_ حسين درويش العادلي ، المواطنة بين ضروريات الواقع وجدليات المدارس ، سلسلة كتاب الصباح الثقافي ، مطابع جريدة الصباح ، بغداد ، 2007.
12_ حيدر ابراهيم علي ، التغير الاجتماعي والتنمية : مدخل نظري ، مكتب الامارات ، الامارات العربية المتحدة ، ط2 ، 1985.
13_ خليل احمد خليل ، سوسيولوجيا الجنون السياسي والثقافي ، دار الطليعة ، بيروت ، 1996.
14_ خميس حزام والي ، اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية مع اشارة الى تجربة الجزائر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2003.
15_ سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل وآخرون ، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية ،اعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسي ، المجلد الثاني ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، 2005.
16_ سعد حسين فتح الله ، التنمية المستقلة : المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999.
17_ سليمان عبد المنعم ، الدولة المأزومة والمجتمع الحائر ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2012.
18_ سامح فوزي ، الحكم الرشيد ، سلسلة الموسوعة السياسية للشباب ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2007.
19_ سليم مطر ، الذات الجريحة : اشكالات الهوية في العراق والعالم العربي ، مركز دراسات الامة العراقية ، بغداد ، 2008.
20_ سليم مطر ، جدل الهويات ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2003.
21_ صموئيل هنتغتون ، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ، ترجمة : سمية فلو عبود ، دار الساقي ، بيروت ، 1993.
22_ صلاح ياسر ، النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة : حالة العراق ، مؤسسة فريدريش ايبرت ، المانيا ، مكتب الاردن والعراق ، 2013.
23_ ظفر عبد مطر ، المكانة والدور في استراتيجية التحول في مسارات الطاقة العالمي ، اعمال مؤتمر حوار بغداد الدولي الرابع : استراتيجية التحول الى الدولة الفاعلة ، ج 2 ، المعهد العراقي للحوار ، بغداد ، 2021.
24_ علي عباس مراد ، المجتمع المدني والديمقراطية ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2009.
25_ عبد الخالق عبد الله ، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1998.
26_ عثمان محمد غنيم ، ماجد ابو زنط ، التنمية المستدامة : فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الاردن.
27_ علي خليفة الكواري وآخرون ، مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط2 ، 2004.
28_ علي خليفة الكواري وآخرون ، مفهوم الديمقراطية المعاصرة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط2 ، 2002.
29_ عبد الله محمد عبد الرحمن ، علم الاجتماع السياسي : النشأة التطويرية والاتجاهات الحديثة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2001.
30_ علي الوردي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، دار ومكتبة دجلة والفرات ، بيروت ،2011.
31_ عثمان محمد غنيم ، ماجد ابو زنط ، التنمية المستدامة : فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010.
32_ مجموعة مؤلفين ، المواطنة والهوية الوطنية ، الحضارية للطباعة والنشر ، بغداد ، 2008.
33_ محمد عبد البديع ، اقتصاد الحماية والبيئة ، دار الامين للطباعة ، مصر ، 2001.
34_ مالك حسين ، الابعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية واثر التنمية المستدامة ، دار دجلة ، الاردن ، 2014 .
35_ محمد عابد الجابري ، قضايا الفكر المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1997.
36_ منعم صاحي العمار ، التغيير السياسي ومستدعيات ترسيخ المواطنة ، في مجموعة مؤلفين ، المواطنة والهوية الوطنية العراقية : عصف احتلال ومسارات تحكم ، مركز حمورابي ، بغداد ، 2011.
37_ مصطفى قاسم ، التعليم والمواطنة : واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية ، مركز القاهرة لدراسة حقوق الانسان ، القاهرة ، 2006.
38_ منتهى عبد جاسم ، جدلية العلاقة بين التربية والسياسة عند محمد عبدة ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2013.
39_ هشام حكمت وآخرون ، علم الاجتماع السياسي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، بغداد ، 2019.

خامساً : الرسائل والاطاريح .
1_ احمد غالب محيي ، الهوية الوطنية العراقية : دراسة في اشكالية البناء والاستمرارية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2010.
2_ عدنان عبد الامير مهدي الزبيدي ، السياسات العامة في العراق وأثرها على التنمية البشرية المستدامة 2003_ 2018 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2020.
3_ وفاء معاوي ، الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2010.
سادساً : المجلات .
1_ الشامي الاشهب يونس ، سوسيولوجيا المواطنة ام علم تربية المواطنة ؟ انماط العلاقة بين النسق الاجتماعي والنسق التربوي ضمن خصوصية التربية على المواطنة ، مجلة اضافات ، الجمعية العربية لعلم الاجتماع بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العددان 23_24 ، 2013.
2_ بسام ابو حشيش ، دور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظة غزة ، مجلة جامعة الاقصى ، فلسطين ، العدد (14) ، 2010.
3_ حميد نفل النداوي ، ثقافة التسامح وجدلية الأنا والآخر ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 8 ، 2008.
4_ حسن لطيف كاظم ، ادارة موارد الدولة الريعية : الآليات والمشكلات ، مجلة كلية التربية للبنات ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، العدد (24) ، 2019.
5_ حسين احمد دخيل السرحان ، اثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية بعد عام 2003 ، مجلة اهل البيت ، جامعة اهل البيت ، العدد (18) ، 2015.
6_ خميس البدري ، الثقافة السياسية والنظام السياسي : نقد للمفهوم الغربي للثقافة السياسية ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد (28) ، 2004.
7_ ديدي ولد السالك ، الممارسة الديمقراطية : مدخل الى تنمية عربية مستدامة ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 356 ، 2008.
8_ زيد عدنان محسن ، متطلبات بناء ثقافة ديمقراطية في العراق بين الدوافع والمعوقات ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد (16) ، 2009.
9_ عبد الحسين شعبان : صراع ام جدل الهويات في العراق ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 369 ، 2009.
10_ علي عباس مراد ، اشكالية الهوية في العراق : الاصول والحلول ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 390 ، 2011.
11_ عامر حسن فياض ، احجار كريمة في مستنقع آسن : حول الثقافة السياسية وإشكالية التحول الديمقراطي في العراق المعاصر ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد (317) ، دار الروافد للطباعة والنشر ، 2006.
12_ علي اسعد وطفة ، التربية على المواطنة في عالم متغير ، مجلة الطفولة العربية ، الكويت ، العدد (26)، 2011.
13_ علي حسن الربيعي ، تحديات بناء الدولة العراقية : صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد (337) ، 2007.
14_ فاضل كريعة كزار ، صندوق النقد الدولي وأثره على الاقتصاد العراقي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد (69) ، 2021.
15_ مهند علي الحسني ، سياسات بناء الوعي الوطني والتجربة الديمقراطية في العراق ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 9 ، 2008.
16_ ناظم نواف الشمري ، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والإقليمية ، المجلة السياسية والدولية ،كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ،العدد (18)، 2011.